تاريخ الارسال:2018/03/02 تاريخ النشر : مارس 2019

النفط وعلاقته بالسياسة

دراسة في أثر النفط على

النظام والسياسة السعوديان

Le pétrole et sa relation avec la politique Etude sur l'impact du pétrole sur le système et la politique saoudiens

ط.د/إلياس ميسوم

جامعة وهران 02

ملخص:

يعتبر الكثير من الباحثين اكتشاف النفط في السعودية أهم حدث يقع فيها بعد عملية التوحيد وتأسيس الدولة، حيث أكسب هذا المتغير الجديدة النظام السعودي حلة جديدة، وأصبح بلا منازع أحد أهم أدواته وأسلحته في نشر وفرض وتوجيه سياساته وأفكاره سواءً تعلق الأمر بالداخل أو الخارج.

وفي هذه المقالة نسعى إلى دراسة أثر متغير النفط على النظام والسياسة السعودية من خلال محاولة الإجابة عن التساؤل التالي: كيف أثر النفط على النظام والسياسة السعودية؟ وكيف يتم توظيفه من طرف النظام؟

الكلمات المفتاحية: النفط؛ السعودية؛ السياسة السعودية؛ النظام السعودي؛ دبلوماسية المساعدات.

Résumé :

De nombreux chercheurs considèrent la découverte du pétrole en Arabie saoudite comme l'événement le plus important qui survient après le processus d'unification et la mise en place de l'État. Cette nouvelle variant a valu au régime saoudien une nouvelle solution.

Dans cet article, nous cherchons à étudier l'impact de la variant pétrolière sur le régime et la politique saoudiens en essayant de répondre à la question suivante : Comment le pétrole a-t-il affecté le régime et la politique saoudiens ? Comment est-il employé par le régime ?

Mots-clés : pétrole, Arabie saoudite, politique saoudienne, système saoudien, diplomatie de l'aide.

مقدمة:

لا نغالي إذا وصفنا اكتشاف النفط في المملكة بأهم حدث بعد مرحلة التأسيس من حيث قلب المملكة العربية السعودية والمنطقة رأسًا على عقب سواء داخليًا أو خارجيًا، فبفضل هذا المتغير الاقتصادي الجديد والجيوستراتيجي تمكنت المملكة أن تلعب دورًا رياديًا على المستوى الإقليمي والدولي، فالسعودية بدون نفط ما كان ليتأتى لها القوة السياسية والحضور العالمي في المسرح السياسي والاقتصادي، وهي بدون نفط بلاد صحراوية فقيرة لا تملك أي موارد، ولا تغري أحد، حتّى أنّ هذه المنطقة الجدباء والفقيرة لم تخضع لأي استعمار أجنبي قد يطمع في موارد البلاد وخيراتها.

وبعد عملية التوحيد عانت المملكة العربية السعودية كثيرًا من نقص الموارد المالية مما جعلها تلتجأ إلى الاستدانة الخارجية، كان هذا حال السعودية قبل اكتشاف، أمّا بعد ذلك فإنّ اسم السعودية والخليج أصبح مقرون في كل العالم بالمال والثراء الفاحش وناطحات السحاب. حيث تغيرت صورة المملكة وأصبح كل القوى الكبرى في العالم تتهافت على كسب ودها وصداقتها. وبهذا تمكنت المملكة من أنّ تجمع بين الزعامتين؛ الزعامة الروحية والدينية النابعة من البعد الجغرافي للدولة ورعايتها للأماكن المقدسة لدى مليار ونصف المليار من المسلمين في العالم؛ والزعامة النفطية إذ تعد المملكة بدون منازع إمبراطور النفط في العالم. إنّ النفط على هذا، يعد أساس الدولة السعودية ومصدر قوتها واهتمام العالم بها.

وفي هذه الورقة نسعى لبحث العلاقة القائمة بين متغير النفط (متغير مستقل) ومتغير السياسية السعودية (متغير تابع)، من خلال الإجابة عن التساؤل التالي: كيف أثر النفط على النظام والسياسة السعودية؟ وكيف يتم توظيفه سياسيًا من طرف النظام؟

أولاً: أثر النفط على النظام والسياسة السعودية

تعتبر السعودية أكبر احتياطي ومنتج للنفط في العالم مع ميزة أو أفضلية -وفي نفس الوقت نقطة ضعف-تتمثل في عدد سكانها القليل، ناهيك أن تكاليف الانتاج في فيها أقل من أي مكان آخر في العالم، ما سمح لها محليًا بالقيام بتنمية على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...، والتحول من مجتمع بدوي تقليدي إلى مجتمع يعيش الحداثة والرفاهية بمختلف أنواعها، نتيجة ذلك أصبح الريع النفطي ركيزة أساسية في دعم واستقرار النظام والحفاظ على شرعيته من خلال شراء السلام الاجتماعي والديني داخليًا. حيث شكل– كما يقول ولي عبد الحي-إسمنت التحام المجتمع والحركة الدينية مع البنية القبلية للسلطة والمجتمع.[1] أمَا خارجيًا فقد مكن من شراء الولاءات السياسية وممارسة الضغوطات والدخول في صراع على الهيمنة الإقليمية.

ومن إيجابيات الريعي البترولي كذلك إتاحته الكثير من الاستقرار وهامشًا واسعًا للمناورة للسلطة السعودية، حيث استطاعت أن تحييد أي معارضة محتملة،[2] غير أنّ اكتشاف الذهب الأسود أدى إلى حدوث اختلال كبير في علاقة الحكومة بشعبها بحيث أتاحت لها أموال النفط فرصة للتنصل من أي التزام سياسي تجاه الشعب،[3] وجعل من النظام السعودي نظامًا ريعيًا بامتياز.

بدأ انتاج النفط في الجزيرة العربية منذ ثلاثينات القرن العشرين، وكان في السعودية على وجه الخصوص سنة 1938، بيد أنّ تصديره بكميات ذات تجارية وذات أهمية مالية لم يكن قبل 1950، مع ذلك ظل محدود التأثير على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي على الرغم من مساهمته الهامة في إيرادات الدولة[4] حتَى منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وبالتحديد مع الحرب العربية -الإسرائيلية 1973 والمقاطعة النفطية العربية، حيث بدأ ما يعرف بعصر النفط وحضارة النفط، الذي بدأت

تتشكل معه ريعية النفط، التي كانت لها نتائج عميقة وخطيرة على النظام والمجتمع السعوديان. فمع أول فورة نفطية ارتفع سعر برميل إلى أكثر من 11 دولارًا في نهاية 1973، بعد أن كان في حدود 3.5 دولارات في بداية نفس السنة، وارتفعت بالتالي إيرادات السعودية وحققت فوائض مالية كبيرة، ثم ما لبث أن عرفت هذه الأسعار طفرة أخرى في 1979 بعد ثورة الخميني، حيث وصل ثمن البرميل إلى حوالي 26 دولارًا.[5]

وكانت السعودية أكثر المستفيدين من ارتفاع الأسعار بسبب انتاجها الضخم، إذ تعد الأولى عالميًا في انتاج البترول واحتياطه (إنتاج البترول 409.2 مليون طن، احتياط 36.2 مليار طن). [6]وفر هذا أموالًا ضخمة للمملكة مكنتها أولًا من تثبيت أركان الدولة من خلال تأسيس جيش نظامي حديث وخاضع لها بحيث لا يستند في تشكيلاته إلى المكونات القبلية مع الاحتفاظ بالتوازي بالجيش الآخر (الحرس الوطني).[7] وقد أتاحت هذه الخطوة للنظام أنّ يحيد القبيلة ويأمن شرها وفي نفس الوقت لا يستغني عندها كليًا، فالنظام لا يثق في الجيش أيضًا. كما استطاع آل سعود عبر العوائد النفطية احتواء المؤسسة الدينية الوهابية (الشريك الثاني في الدولة) ودعمهما في نفس التاريخية بين الرياض الوقت من خلال السعي إلى نشر الوهابية في العالم. وعن طريق النفط تمكنت المملكة من ضمان أمنها الإقليمي وكسب الحلفاء، فالعلاقة الاستراتيجية وواشنطن المستمرة منذ نحو 80 عامًا قائمة أساسًا على التفاهم غير المكتوب "النفط مقابل الأمن". [8]فمنذ تأسيس المملكة وهي تعتمد على الحليف الأكبر لها فيما يعرف بمعادلة الأمن مقابل النفط، التي تجسدت في اتفاق كوينسي (Quincy Pact) العام 1945 بين الملك عبد العزيز والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت (Franklin Roosevelt) لفترة تمتد لـــــ 60 سنة، وفي العام 2005 تم تجديد محتوى هذه الاتفاقية لنفس المدة من طرف الرئيس جورج بوش والملك عبد الله. حيث أكدت مرة أخرى على ضمان الولايات المتحدة الحماية لعائلة آل سعود والنظام الوهابي مقابل ضمان السعودية لإمدادات الطاقة التي تحتاجها الولايات المتحدة.[9]

كما استطاعت تجاوز موجة الربيع العربي والتظاهرات بإسقاط الأنظمة عن طريق العوائد المالية الضخمة، فقد أعلن الملك عبد الله خطط لإنفاق 100 مليار دولار من خلال زيادة الوظائف الحكومية ورفع مرتبات الموظفين وزيادة الدعم. [10]

كما أن القوة المالية لأول منتج عالمي للبترول زادت من قدرته في أن يكون لاعبًا مؤثرًا في صنع الأحداث في الخليج والمنطقة العربية وأن يُميَل ميزان القوة لصالحه لاسيما في صنع القرار العربي عن طريقة دبلوماسية المساعدات.

مع كل هذا فقد أقتصر دور النفط من الناحية الاقتصادية على كونه مصدر تمويليًا و لم يسهم في خلق قاعدة إنتاجية تنقل البلاد إلى مرحلة الدولة الحديثة.[11]إذ بلغة الأرقام يشكل إنتاج الطاقة (بترول وغاز) 75 % من إيرادات الدولة و90 % من عائدات التصدير، بينما يشكل قطاع النفط أكثر من 40 %من إجمالي الناتج المحلي الكلي.[12] ومن هذا المنطلق يعد الاقتصاد السياسي السعودي حالة واضحة لما يطلق عليه أحيانًا متلازمة الجيب التصديري، حيث أن السعودية لا تعتمد على التصدير فحسب، لكنها في الوقت نفسه معتمدة إلى أقصى حدَ على تصدير سلعة رئيسة واحدة فقط. [13]وعليه ينطبق وصف الدولة الريعية على المملكة التي يبقى اقتصادها اقتصادًا ريعيًا بترولياً، له سلبياته العديدة لعل أهمها أن دوله تعاني دائمًا من خطر الأزمات الاقتصادية وتدني أسعار النفط ما يخلق حالة من التوتر وعدم الاستقرار. إضافة إلى هذا يعد الانفجار السكاني التي تعرفه المملكة تحديًا ومشكلًا حقيقيًا في المستقبل لاسيما مع تهاوي أسعار النفط واصرار النظام على سياساته المبنية على الدعم المالي للأنظمة الحليفة، ذلك أن النموذج الاقتصادي الريعي الذي تتبعه السعودية وضع أساسًا

لعدد سكان قليل، والذي لا يمكن له بهذه الطريقة أن يواجه متطلبات السكان، والذين منهم 65 % أقل من عمر 25 سنة.[14]

ثانيًا: التوظيف السياسي لسلاح للنفط من طرف السعودية

يشير فيليب سيبيل لوبيز (Philippe Siebel Lopez) بقوله : "إنّ البترول يمكن أن يكون وسيلة لتفادي الصراعات أو لخدمتها ونشوبها"، ينطبق هذا القول بدرجة كبيرة على السعودية، فرغم كل المحاسن التي قدمها، فأنه -مع منتصف السبعينيات- جعل منطقة الخليج الغنية بالذهب الأسود منطقة جاذبة تغري الغير ومحل أطماع كافة القوى الدولية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط وحلفاؤها، وعلى هذا الأساس حكم النفط العلاقة بين الرياض والعالم، وقبل هذا كان اكتشاف النفط سببًا في الكثير من النزاعات الحدودية بين الدول الخليجية، حتَى قيل أن الخريطة السياسية الحالية للخليج رسمها النفط، ولعل أبرز تلك النزاعات كانت بعد الحرب العالمية الأولى أين وقع نزاع حدودي بين السعودية والكويت تم حله بعد معاهدة العقير 1922، وآخر بين السعودية والعراق، وثالث بين السعودية والأردن.[15]

أمَا على مستوى الداخل فقد أدى اكتشاف احتياطات نفطية هائلة شرقي السعودية لإفراز تحدي أمني ومجتمعي في ظل الكثافة السكانية القليلة للسعودية وعدم امتلاكها لحدود برية طبيعة تمنعها من الأعداء، ووجود أقلية شيعية معزولة ومقيمة في إحدى أكبر مقاطعات إنتاج النفط الرئيسة.[16] وعليه خلقت هذه المسألة من الناحية الجيوبوليتيكية معضلةً وتهديدًا لطالما أقلق السعوديين، بسبب تواجد النفط بكميات معتبرة جدًا (25% من إجمالي الاحتياط العالمي) شرقًا، في منطقة حدودية تركيبتها السكانية أغلبها تعتنق المذهب الشيعي الجعفري، ومهمشين تنمويًا وسياسيًا واجتماعيًا، مع دولة جارة تتبنى الشيعية وتدعوا إلى حماية الشيعة، هذا من جهة.

من جهة ثانية، تعد مشكلة التنمية التي لم تمس كل مناطق الدولة معضلة أخرى تواجه هذه الدولة الغنية، إذ أدى عدم التوزيع العادل للثروة إلى مضاعفة التهديدات والضغوطات على الحكومة، فقد لاحظ بعض المستشارين في المملكة منذ حادثة التفجيرات التي حصلت منطقة العليا في مدينة الرياض أن معظم المتهمين في بتنفيذ تلك العملية من العاطلين عن العمل، كما أنّ عدد غير قليل من خاطفي الطائرات (أحداث 11سبتمبر) ينتمون إلى منطقة عسير القريبة من الحدود مع اليمن، التي تتميز بتهميشها سياسيًا، اقتصاديًا، واجتماعيًا.[17] وقد فرض ذلك إعادة النظر في كلفة استقدام العمال الأجانب وتأثيرهم على أمن البلاد واستقرارها.[18] وتتقاطع مشكل التنمية أيضًا مع وجود أقلية شيعية منبوذة من طرف النظام الوهابي جعل من المناطق ذات الكثافة الشيعية في الشرق تعيش حالة اغتراب مزدوج اقتصاديًا ومجتمعيًا، يهدد هذا أكيد استقرار المملكة ويجعل من هذه المنطقة بمثابة قنبلة موقوتة قابل للانفجار في أي لحظة، حيث تعتبر المنطقة الشرقية (الأحساء والقطيف) من أكثر المناطق السعودية التي تعرف عدم استقرار ومعارضة سياسية واحتجاجات مستمرة.

رغم هذا يعتبر النفط من العوامل الرئيسة التي مكنت السعودية من اكتساب الكثير من القوة والنفوذ، وبالتحديد القوة الناعمة (المعنوية) والقدرة على التأثير، حيث صنع لها مكانة مميزة على المستوى الإقليمي والعالمي،

فقد ساعدت أسعار النفط على وضع حد للحرب الباردة وانتصار الولايات المتحدة فيها، فالاتحاد السوفييتي، كان منتجًا عالميًا للطاقة يعوّل بشكل كبير على عائدات النفط والغاز، وما بين عامي 1985و1986، أدى قرار السعوديين لإغراق السوق بالنفط، والذي يعتقد البعض بأنه جاء استجابة لطلب إدارة الرئيس الأمريكي ريغان، إلى انهيار في الأسعار، مما أدخل الاقتصاد السوفييتي في حالة من الفوضى العارمة.[19]

وفي إيران كانت إحدى أسباب الثورة على الشاه قرار السعودية الجريء، الذي تحدت فيه قرار زيادة أسعار النفط الذي وافقت عليه بقية دول الأوبك في اجتماع 1976 الدوحة-قطر، حيث أعلن وزير النفط السعودي آنذاك الشيخ أحمد زكي يماني، أن بلاده ستعوض تأثير ارتفاع الأسعار من خلال بيع المزيد من النفط الخاص بها بسعر منخفض، ما أدى في النهاية إلى إفلاس الحكومة الإيرانية كما صرح الشاه في ذلك الوقت.[20] إضافة أن حكومة مصدق في إيران كانت ترى أن زيادة الشركات البترولية العامل في السعودية والكويت يعد سبب فشل سياسية التأميم التي قامت بها.[21] وفي حرب الخليج الأولى كان للنفط السعودي دورٌ مهم في ترجيح كفة العراق، فخروج العراق منتصرًا يعود أساسًا إلى التمويل القوي من دول الخليج، حيث كانت السعودية تبيع لحسابه يوميًا 280 ألف برميل في السوق المحايدة، وفي الجلسة 67 للأوبك عام 1985 سعت السعودية إلى خفض قيمة سعر البترول وتوجيه ضربة لإيران، حيث قامت دول مجلس التعاون الخليجي بعملية إغراق للسوق بالنفط، حتَى وصل سعره إلى أدنى مستوى في تاريخه.[22]

وبفضل هذه البترودولار تمكن الرياض من ضمان استقرارها الداخلي، وهذا ما تؤكده ريفا بهالا (Reva Bhalla)، مديرة الأبحاث في مؤسسة ستراتفور (STRATFOR) الأمريكية الخاصة للاستخبارات والتحاليل، إذ تعتبر أن النفط الوسيلة الأساسية التي في حوزة آل سعود لتهدئة القلاقل في الداخل ولشراء النفوذ والأمن في الخارج،[23] ويشير أندرو سكوت كوبر (Andrew Scott Cooper) أن السنوات الأخيرة، أوضحت بما لا يدع مجالًا للشك أن السعوديون ينظرون إلى أسواق النفط باعتبارها خط مواجهة حاسم في معركة المملكة ضد منافستها إيران، والتكتيك الذي استخدمته المملكة، المتمثل بإغراق السوق النفطية منخفضة الأسعار بفائض من براميل النفط، هو بمثابة حرب بوسائل اقتصادية؛ فالتلاعب بتجارة النفط يعادل تقريبًا إسقاط قنبلة على الطرف المنافس.[24]

كما استخدم أباطرة النفط الإمكانية المالية الضخمة خاصتهم الناتج عن النفط بشكل منقطع النظير فيما يعرف بدبلوماسية المساعدات (دبلوماسية الشيكات)، حيث احتلت الرياض المرتبة الخامسة (05) عالميًا -ما بين عامي 1973 -1987-من حيث الدول المانحة للمساعدات الخارجية.[25] وسنة 1975 احتلت المرتبة الثانية (02) عالميًا بعد الولايات المتحدة الأمريكية.[26] ويؤكد عبد الله الربيعة، المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية أن حجم المساعدات التي قدمتها المملكة سواءً الإنسانية أو من خلال القروض والمنح للبلدان النامية بلغت في عام 2014 (54) مليار ريال سعودي بنسبة 1.9% من الدخل القومي الإجمالي السعودي محتلة بذلك المركز الأول عالميًا.[27] وعليه شكلت المساعدات الاقتصادية والدعم المالي إحدى أهم أدوات السياسية الخارجية السعودية، حتَى أنها أصبح تنافس أكبر القوى العالمية في هذا المجال. فبفضل هذا النوع من الدبلوماسية النفطية الذي يبرع فيه السعوديون كان لهم دور في حرب 1973. واستطاعوا إعاقة الاصلاحات في البحرين عام 1975، وساعدوا عمان ماليًا أيام ثورة ظفار، كما السعودية دعمت العراق في حرب الخليج الأولى، بينما نال الأفغان أكبر دعم بمالي، ففي فترة ثلاث سنوات (1987-1989) حصل المجاهدون الأفغان على 8.1 مليار دولار على الأقل من الحكومة السعودية.[28] كما دعمت الشيشان، الفلسطينيين، البوسنة، الباكستانيين، والمصريين واللبنانيين... وغيرهم. مكنتها هذه الاستراتيجية من ورقة ضغط خطيرة تلعبها في حالة احتاجت إلى مساعدات سياسية أو حتَى عسكرية. ذلك أن المساعدة المالية للخارج برأي الجميع مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالخيارات السياسية للمملكة. ومن الثابت أنها تتوقع منافع سياسية من الهبة التي توزعها بمثل هذا السخاء على الدول الغير.[29]

ويؤكد الواقع أن هذه الهبات السعودية ليست اعتباطية بل هي محكومة باستراتيجية ورؤية سياسية قد تتغير وفق الظروف، ويذهب البعض أن السعودية في تقديمها للمساعدات تعتمد على فكرة الأقربون أولى بالمعروف، لذا نجدها تفضل الدول العربية تليها الدولة الإسلامية ثم الدول النامية. والحقيقة أن الاعتبارات الاستراتيجية الخاصة بالمحيط المباشر للمملكة، هي التي تلعب الدور الأكبر في تحديد تجاه المساعدات أكثر من أي عامل آخر، فالمساعدات السعودية تذهب أولًا وقبل كل شيء إلى الدول التي ترى السعودية فيها إمكانية التصدي للأخطار الإقليمية التي تعتبرها تهديدًا لبقائها أو استقلالها والتي تعد إيران أهمها في الوقت الحالي بينما كانت إسرائيل والأنظمة الموالية للسوفيات (العراق، ليبيا، الجزائر) في زمن مضى أكثر أهمية من الخطر الإيراني. وأمام تحدي الخطر الإيراني يسعى السعوديون دائمًا إلى موازنة هذا الخصم من جهة الشرق بدعم باكستان وأفغانستان، وهذا حتّى قبل الثورة الإسلامية في إيران، فعلى الرغم من أن التوتر بين النظامين كانت أقل مقارنة بما جاء بعده، فإنّ قيمة المساعدات السعودية مثلًا الموجهة إلى باكستان في عام واحد (1977) بلغت 500 ميلون دولار أمريكي.[30]

بينما بلغت قيمة المساعدات لباكستان حسب مصادر إيرانية في سنة 2016 رقمًا هو الأعلى الذي تقدمه الرياض رسميًا إلى إسلام أباد في السنوات الخمس الماضية. حيث قدر بمنحة مالية بقيمة 122 مليون دولار كمساعدات اقتصادية.[31] وكمثال على قوة الدبلوماسية السعودية النابع من قوة دفتر شيكاتها ما قامت به في عام 2012، عندما أرسلت السفارة السعودية في باكستان برقيةً مصنفة كـ"عاجل جدًا" إلى الرياض لاطلاع وزير الخارجية على أن ممتاز أحمد رئيس الجامعة الإسلامية العالمية في إسلام آباد، الممولة من البترودولار السعودي قد ارتكب زلةً شنيعة من خلال دعوة السفير الإيراني كضيف شرف في استقبالٍ بالجامعة. علاوةً على ذلك، رفض التراجع عن دعوته. وقد ناشدت السفارة الوزارة بإرسال رئيس جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بسرعة لمقابلة مجلس الجامعة الباكستانية لاختيار رئيس آخر أكثر توافقًا مع رؤية المملكة، وقد تم لها ذلك.[32]

وبفضل هذا النوع من الدبلوماسية أيضًا استطاعت السعودية تطويع أهم دولة عربية مؤثرة في الشرق الأوسط (مصر) التي كانت لمدة تزيد عن النصف قرن تتزعم العالم العربي وتفاوض باسمه في أهم القضايا، فالمتتبع للشأن السياسي لا يحتاج للكثير من الذكاء حتّى يقر بهذا. وحسب تقرير صادر عن البنك المركزي المصري بلغت المساعدات السعودية عام 2013 وحده 02 مليار دولار. وعقب الموقف المصري تجاه الأزمة الخليجية (الحصار القطري 2016) الذي جاء مساندًا كليًا للتوجهات السعودية قام أحد أفراد العائلة المالكة باستثمار 800 مليون دولار لدعم الاقتصاد المصري حسب ما صرحت به وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي المصرية سحر نصر.[33] كما يقال حسب ما ذكر المغرّد السعودي الشهير «مجتهد @mujtahidd» أن لملك عبد الله وعد المشير عب الفتاح السيسي بمليار دولار في حالة القيام بانقلاب على الرئيس محمد مرسي وحكم الإخوان المسلمين الذي كان يقلق السعوديين.[34]

وحسب غسان سلامة يمكن تكريس المال السعودي لشتى أنواع القضايا من شراء ولاء شخصية سياسية إلى تمويل حزب إلى عقود عسكرية إلى بناء مساجد أو انشاء مصانع.... غير أن المبالغ الممنوحة علنًا تبدو مركزة حول ثلاث (03) فئات رئيسية:[35]

1) دعم ميزان المدفوعات: وهو الشكل المفضل الذي يتمناه عدد كبير جدًا من الدول، حيث يسمح لها هذا الإجراء بالتصرف بالساعدة بشكل نقدي، لعل أهم الدول التي استفادت من هذا النوع هي: مصر والسودان.

2) مشتريات عسكرية: ومثال ذلك المساعدات السعودي التي كانت مقررة للجيش اللبناني سنة 2013، لكن وبدون سابق إنذار قررت السعودية وقف المساعدات المقدرة بأربعة(04) مليارات دولار بعدما تبين لها أن لبنان لن يتخذ موقفًا داعمًا ومؤيدًا لها في المحافل العربية والإسلامية والدولية، في مواجهاتها المفتوحة مع إيران، وبالأخص بعد واقعة الاعتداء على سفارتها في طهران وقنصليتها في مشهد إثر إعدام نمر باقر النمر.[36] حيث صرح في هذا الشأن وزير الثقافة والإعلام السعودي عادل الطريفي، قائلًا "إن السعودية تُقابل بمواقف لبنانية مناهضه لها على المنابر العربية والإقليمية والدولية في ظل مصادرة حزب الله اللبناني لإرادة الدولة، كما حصل في مجلس جامعة الدول العربية وفي منظمة التعاون الإسلامي من عدم إدانة الاعتداءات السافرة على سفارة المملكة في طهران".[37]

التنمية: يتكفل بهذه المهمة الصندوق السعودي للتنمية الذي تأسس في: 1974/09/01، وبدأ أعماله في 1975/03/01. كان الهدف الرئيسي منه المساهمة في تمويل مشاريع التنمية في البلدان النامية عن طريق تقديم القروض لتلك البلدان. ومنذ أن باشر الصندوق نشاطه التنموي في عام 1975 وحتَى نهاية 2002، قدم قروضًا بلغ عددها (355) قرضًا، ووصل إجمالي قيمتها إلى 23668.88 مليون ريال سعودي، وقد خصصت هذه القروض لتمويل (345) مشروعًا إنمائيًا وبرنامجًا اقتصاديًا في 64 بلدًا ناميًا تتوزع على مختلف مناطق العالم.[38]هذا وبلغت اتفاقيات قروض الصندوق السعودي للتنمية المبرمة ما بين 2005-2014، 48 مليون دولار بالنسبة للبنان، اليمن 211 مليون دولار، مصر 453 مليون دولار، السودان 333 مليون دولار، وتونس 410 ملايين دولار.[39]

خاتمة:

يعتبر سلاح النفط أحد أهم أدوات وأسلحة (القوة الناعمة) المملكة الفعالة والذي يكسبها مكانة دولية مرموقة وسمعة عالمية، حتَى بادت السعودية من أكثر الدول المؤثرة في سياسيات الشرق الأوسط. غير أنّ هذا السلاح مهدد في فاعليته، كما يمكن أن ينعكس بالسلب على صاحبه في حالة لم يحسن استغلاله، إذ هو مقرونٌ بسعر النفط بدرجة أولى، لذلك نجد أن هبوط سعر البترول إلى أقل من النصف ابتداءً من النصف الأخير من العام 2014 خلط أوراق المملكة، رغم أنه كانت ضمن استراتيجيتها النفطية والسياسية تعويم أسعار النفط لسببين رئيسيين: الأول اقتصادي من خلال ضرب الغاز الصخري، والثاني سياسي من خلال ضرب الاقتصاد الإيراني والروسي الذين يرتكزان في جزء كبير على العوائد النفطية. إلَا أن استمرار هذا التهاوي للأسعار، والتي لا يبدو أنها سوف تتعافى على المستوى القصير أو المتوسط، الشيء الذي لم تتعود عليه النخبة الحاكمة والمجتمع السعوديان، يقول أنّ السعودية لا محالة ستُواجِه صعوبة فائقة في ممارسة نفوذها الداخلي على المجتمع، حيث بدأت أثار المعاناة على السعودية -وخاصة مواطنيها من انخفاض الأسعار. أين تواجه الحكومة السعودية عجزًا في الميزانية، أجبرها في النهاية على تقليص أو إلغاء الدعم وبعض الامتيازات الاجتماعية. وعلى المستوى الخارجي، أصبحت المغامرات الخارجية للسعودية كتلك التي في اليمن تطرح العديد من علامات الاستفهام حيث كلّفت الحرب على اليمن كما تشير بعض الأرقام ما يقدر بـ 5.3 مليارات دولار وهي في تزايد مستمر، وفي المقابل لم يتمخض عنها أي نتائج فعلية تحسب لصالح السعوديين.

إنّ استمرار السعودية في هذا النهج غير المدروس للتوظيف السياسي للنفط على حساب الاقتصادي قد يأدي إلى كارثة في المستقبل لاسيما إذ استمرت أسعار النفط في الحضيض مقابل ارتفاع عدد السكان، مع بقاء الاقتصاد السعودي ريعيًا،

حيث تدل الأرقام والتقديرات الاقتصادية التي أدلى بها روبرت لوني (Robert Looney) أن سعر النفط التعادلي الـــذي تحتاجه السعودية سيرتفع عام 2025 إلى 175 دولار، وإلى 320 دولار بحلول 2030.

الهوامش:

[1] وليد عبد الحي،" السعودية وخيارات المستقبل"، شوهد في 2017/09/15، في:
<https://www.facebook.com/walid.abdulhay/posts/1249469591737843>

[2] غسان سلامة، السياسة الخارجية السعودية منذ عام 1945، الدراسات الاستراتيجية 3 (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1980)، ص 50.

[3] يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الأجنبية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2011)، ص 66.

[4] محمد بن صنيتان، السعودية الدولة والمجتمع محددات تكون الكيان السعودي، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010)، ص 45.

[5] حازم الببلاوي، "الفوائض النفطية والتكامل الاقتصادي العربي"، الأهرام، 26 /04/ 2008، شوهد في 2017/10/17، في:
<http://www.hindawi.org/blogs/92050619/>

[6] الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية السعودية، شوهد في 2017/12/13، في:
<http://www.mofa.gov.sa/ServicesAndInformation/aboutKingDom/Pages/default.aspx>

[7] يوسف مكي، "الحالة السعودية"، ضمن: أحمد يوسف أحمد[وآخرون]، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية دراسة حالة: الأردن-الجزائر-السعودية – السودان – سورية – العراق – الكويت – لبنان – مصر – المغرب – اليمن، تحرير وتنسيق: نيفين مسعد، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص151.

[8] ناصر التميمي، "السعودية وأسواق النفط: عدم تخفيض الرياض للإنتاج خيار أم ضرورة؟"، (تقارير)، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/07/14، ص9.

[9] Akram Belkaïd, " Etats-Unis et Arabie Saoudite : feu, le pacte du Quincy ? ", Le Quotidien d'Oran, 23 /05/2015.at : <https://oumma.com/etats-unis-et-arabie-saoudite-feu-le-pacte-du-quincy>

[10] ف.غريغوري غوز الثالث،" لماذا أغفلت دراسات الشرق الأوسط الربيع العربي؟ خرافة استقرار الأنظمة الاستبدادية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 392، (تشرين الأول /أكتوبر 2011)، ص ص 152-151.

[11] يوسف مكي، المرجع السابق، ص 202.

[12] مجموعة باحثين، تقرير القضايا المختارة عن المملكة العربية السعودية، التقرير القُطري رقم: 286/15 الصادر عن صندوق النقد الدولي، سبتمبر2015، ص5.

[13] نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة: أمجد حسين (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 450.

[14] فيليب سيبيل لوبيز، جيوبوليتيك البترول، ترجمة: صلاح نيّوف ([د. م: د. ن.، د. ت.])، ص ص 251-252.

[15] مشاري عبد الرحمن النعيم، الحدود السياسية السعودية: البحث عن الاستقرار، (بيروت: دار الساقي، 1999)، ص ص 2-4.

[16] هنري كيسنجر، النظام العالمي تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة: فاضل جتكر (بيروت: دار الكتاب العربي، 2015)، ص 138.

[17] مضاوي الرشيد، مأزق الإصلاح في السعودية في القرن الحادي والعشرين، (بيروت: دار الساقي، 2005)، ص 141.

[18] يوسف مكي، المرجع السابق، ص217.

[19] أندرو سكوت كوبر، " هكذا استعملت السعودية أهم أسلحتها ضد نفسها"، نون بوست، 2016/03/14، شوهد في 2018/02/15، في:
<http://www.noonpost.org/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A/%D9%87%D9%83%D8%B0%D8%A7-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D9%87%D9%85-%D8%A3%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%B6%D8%AF-%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%87%D8%A7>

[20] أندرو سكوت كوبر، قبل سقوط الشاه بقليل، ترجمة: حمد العيسى (دبي: دار مدراك للنشر، 2014)، ص ص 41-42.

[21] عبد الحكيم عامر الطحاوي، العلاقات السعودية-الإيرانية وأثرها على دول الخليج العربي، الرياض: مكتبة العبيكان، 2004، ص 64.

[22] سركيس ابو زيد، إيران والمشرق العربي مواجهة أم تعاون؟، بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، 2010، ص ص87-88.

[23] ريفا بهالا، "المملكة العربية السعودية: دسائس القصر في مرحلة انتقالية"، المستقبل العربي، مج 38، العدد 445، 2016، ص ص 142-143.

[24] أندرو سكوت كوبر، " هكذا استعملت السعودية أهم أسلحتها ضد نفسها"، المرجع السابق.

[25] محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، سلسلة أطروحات الدكتوراه 34 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 180.

[26] غسان سلامة، المرجع السابق، ص469.

[27] هدى الصالح، " السعودية الأولى عالميًا في تقديم المساعدات الإنسانية"، العربية، 2016/05/16، شوهد في 2017/09/02، في:<http://ara.tv/z7ffn>

[28] توماس هيغهامر، الجهاد في السعودية: قصة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، ترجمة: أمين الأيوبي (بيروت: شبكة العربية للأبحاث والنشر،2010)، ص 45.

[29] غسان سلامة، المرجع السابق، ص 469.

[30] المرجع نفسه، ص ص 470-471.

[31] "رغم العجز المالي... منحة مالية من السعودية لباكستان! "، قناة العالم، 2016/03/12، شوهد في 2017/10/13، في:
<http://www.alalam.ir/news/1798124>

[32] كيم غطاس، " الحرب السعودية الباردة مع إيران تزداد سخونة"، راقب، 2015/06/15، شوهد في 2018/01/04، في:
<http://raqeb.co/2015/07/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D8%B2%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%B3%D8%AE%D9%88%D9%86%D8%A9>

[33] "وزيرة الاستثمار: الوليد بن طلال يستثمر 800 مليون دولار في مصر.. ونرحب بالمستثمرين السعوديين"، CNN العربية، 2017/08/07، شوهد في 2017/10/26، في:
<https://arabic.cnn.com/business/2017/08/07/waleed-bin-talal-egypt-investments>

[34] بول ارتس وكارولين رولانتس، العربية السعودية: مملكة في مواجهة المخاطر، ترجمة: ابتسام الخضرا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2016، ص 141.

[35] غسان سلامة، المرجع السابق، ص ص 480-481.

[36] عريب الرنتاوي،"دبلوماسية المساعدات وورقة الجاليات"، الدستور، شوهد في 2016/8/18، في:
<https://addustour.com/articles/70975-%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA>

[37] محمود العناني،" الشيكات دبلوماسية.. كيف تقود السعودية علاقاتها الإقليمية والدولية؟"، نون بوست، 2016/04/19، شوهد في 2017/12/15، في:<http://www.noonpost.org/content/11330>

[38] موقع الصندوق السعودي للتنمية، شوهد في 2017/12/13، في:
<http://web.archive.org/web/20031009150551/http://www.sfd.gov.sa:80/basic_info.htm>

[39] هدى الصالح، المرجع السابق.